بقلم المدير العام للامن العام بالإنابة
اللواء الياس البيسري

حذارِ الأمن

شكّل ملف النزوح السوري وانعكاساته على مجمل الاوضاع في لبنان عائقا اساسيا امام المسار الطبيعي الذي كان يجب ان تسلكه الدولة اللبنانية في ادارة شؤونها في كل المجالات السياسية والاقتصادية والبيئية، ومواجهة تحديات العدو الاسرائيلي واطماعه المتعددة، وخطر المنظمات الارهابية وعصابات التهريب والجريمة المنظمة. عدا انه كان عاملا سلبيا بامتياز على المستوى الامني من جهة، وفوضى المنافسة المهنية والعمالية والتجارية والتعليمية من جهة اخرى، وغيره من الاضرار الكبيرة التي بدأت تتكشف تبعاتها في اكثر من قطاع.

ان التطورات والاحداث الامنية التي تحصل، وآخرها مقتل موطنَين اثنين في قضاءي جبيل والشوف، معطوفة على جرائم اخرى مختلفة، مترافقة مع بث اجواء تحريضية نتيجة التشنج السياسي والتوتير المناطقي والشحن الطائفي والمذهبي، كادت ان تصل ومن دون ان ندري الى اخذ البلاد الى حافة السقوط في اتون الفتنة التي لا تزال ذكراها الاليمة راسخة في عقول اللبنانيين الذين دفعوا اثمانا باهظة في الارواح والممتلكات والهجرة والتهجير. كل هذه الاجواء اثبتت صحة ما كنا نرفع الصوت في شأنه منذ ان تبوأنا رئاسة المديرية العامة للامن العام من ان ملف الوجود السوري في لبنان لا يعالج تقنيا ولا لوجستيا او تمويليا، بل سياسيا بامتياز، وبقرار رسمي لبناني، وتعاون سوري - عربي، ودعم دولي من منظمة الامم المتحدة ومجتمع المانحين والممولين.

داخليا، اثّر الوجود السوري في لبنان بشكل مباشر على مقدرات الدولة التي تعاني اصلا من انهيارات اقتصادية وادارية، وقد تُوّج سقوطها المريع في خريف العام 2019. عدا عن الاستنزاف في قطاع المياه والكهرباء والطبابة والتعليم، ومشاركة اللبنانيين في الاستفادة وبنسبة كبيرة من دعم الخزينة للمواد الغذائية والتموينية.

اما خارجيا فإن الامم المتحدة التي تقوم بتمويل اقامة النازحين السوريين في لبنان وليس في بلادهم، ادخلت المجتمع الدولي شريكا رئيسيا في هذا الملف من حيث مساهمته الفعلية والمباشرة في تثبيت هذا الوجود على ارض لبنان، خصوصا عندما قرر المجتمع الدولي حصر الدعم المادي واللوجستي، وتقديم الخدمات الطبية والتربوية والاسكانية، ومشروعات البنى التحتية في مناطق المجتمعات المضيفة في لبنان بدلا من تقديمها لهم في سوريا.

ان الامن العام يفاخر ويؤكد انه استنادا الى صلاحياته، يقوم بواجباته كاملة بالنسبة الى ضبط قيود السوريين الموجودين على الاراضي اللبنانية وقوننة اقاماتهم استنادا الى نظام الاقامة، او لجهة تسوية اوضاع المخالفين منهم ليتمكنوا من العودة الى بلادهم بطريقة شرعية وتطبيقا للقوانين، مع وضع خطط وبرامج تساعد في عودتهم الى ديارهم.

منذ ان دخلت اول قافلة من النازحين ارض لبنان في العام 2011 غابت المعالجات السياسية عن هذا الملف واصبح في عهدة المجتمع الدولي الممثل بمنظمة الامم المتحدة لشؤون اللاجئين. استنادا الى هذا الواقع، وبعدما اضحى هذا الملف عبئا كبيرا على لبنان، فإن المديرية العامة للامن العام لن تألو جهدا في مواصلة العمل لايجاد الحلول المناسبة وتحضير الاليات الكفيلة لحل هذه المعضلة. لكن اذا لم تقترن كل هذه الحلول بقرار سياسي لبناني رسمي واضح، وبدعم اممي صريح، وبتعاون سوري مثمر، سيبقى لبنان يعاني من تداعيات هذا الملف وعلى المستويات كلها.

ان الامن العام لا يمكنه وفق النظام والقانون ان يذهب الى اجراءات تنفيذية في ملف النزوح خارج القرار السياسي الموحد النابع من الارادة اللبنانية الجامعة، كونه جهازا تنفيذيا، وسلطة انفاذ القوانين، وعندما توكل اليه اي مهمة فانه لن يتلكأ على الاطلاق في تنفيذ القرارات بحذافيرها وبحرفية ومهنية عاليتين.

ان الوضعين الدولي والاقليمي يوجبان علينا تحصين لبنان امنيا من كل الارتدادات التي قد تنتج من ازمات المنطقة، والواجب يقضي ان نعمل سويا كي لا يتحول ملف النزوح السوري الى قضية تهدد الامن والاستقرار والسلم الاهلي.

حذار المغامرة بالامن لأن ناره ستحرق الجميع، سوريين ولبنانيين.